

٣٣٥٠٦

٢٠٢٠/١٢/٣٠

إلى / وزارة العدل / الدائرة الادارية والمالية / قسم الموارد البشرية

م / بيان رأي

نهدى هذه الوزارة اطيب تحياتها ...

كتابكم المرقم ٧٥٦٠/١٦ في ٢٠٢٠/١١/١٨ الوارد الينا بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ نبدي
الاتي :-

ان فرق التعويض تم النص عليه بالمادة (٨) من القانون رقم(٢٠) لسنة ٢٠٠٩ ولم
يتضمن القانون رقم(٥٧) لسنة ٢٠١٥ نصا" مماثلا" لنص المادة اعلاه
اما بشأن تفاقم الحالة الصحية فنشيركم الى احكام المادة(٦/ سابعاً) من القانون رقم(٢٠)
لسنة ٢٠٠٩ المعدل والمادة (٥) من التعليمات رقم(٤) لسنة ٢٠١٨ ،
مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية

٢٠٢٠/١٢/